

# نظرية الإحباط والتكفير

في القرآن الكريم عند المقداد السُّيوري

دراسة دلالية

م. د. الشَّيخ ميثاق عباس هادي الحلي

جامعة بابل / كلية العلوم الإسلامية

[qur.methaq.hadi@uobabylon.edu.iq](mailto:qur.methaq.hadi@uobabylon.edu.iq)

رابط البحث: <https://doi.org/10.62745/muhaqqiq.v9i24.320>

## الملخص

ترتبط نظرية الإحباط والتكفير بقاعدة اللطف الإلهي؛ لأن النظام الإلهي في التعامل مع خلقه قائم على أساس الرحمة الإلهية في الثواب والعقاب والعفو والتوبة لإيصالهم إلى الرقي في أعلى مقامات الجنان والرضوان، ولها علاقة وثيقة بعقيدة العدل الإلهي من ناحية أخرى، وهي لزوم قبول توبة المذنب والعفو عنه، وتكفير سيئاته بتوبته، وليس على نحو الوجوب على الله تعالى، بل على نحو التفضل أو الوفاء بالوعد، فهنا يتجلى العدل بأروع صورته في مقام العفو والرحمة في يوم المعاد؛ لأن الخلود في الجنة يتوقف على قبول الأعمال الصالحة، وترتب أثرها في الآخرة، وثبوت الأعمال السيئة التي تستوجب الخلود في النار مع الكفر بالله تعالى ورسله؛ ولا سيما الكفر بخاتم الأنبياء محمد ﷺ وعدم التوبة.

وقد اهتم السُّيوري بهذه العقيدة التي ترتبط بالتوحيد الإلهي، ورأى أن إحباط الأعمال مختصة بالكافرين دون المؤمنين، وأما الروايات الشريفة عن أهل بيت العصمة عليهم السلام فتشير إلى تقليل الثواب، ولا تشير إلى إسقاطه وإحباطه.

الكلمات المفتاحية:

السُّيوري، القرآن الكريم، الإيمان، الإمامية، التكفير.



## Theory of Frustration and Atonement in the Holy Quran According to Al-Sayyuri: A Semantic Study

Prof. Dr. Sheikh Mithaq Abbas Hadi Al-Hilli

University of Babylon / College of Islamic Sciences

[qur.methaq.hadi@uobabylon.edu.iq](mailto:qur.methaq.hadi@uobabylon.edu.iq)

### Abstract

*The theory of frustration and atonement is closely tied to the principle of Divine Grace, as the divine system in dealing with creation is fundamentally based on divine mercy in reward, punishment, forgiveness, and repentance. Its purpose is to elevate human beings to the highest ranks of Paradise and Divine Pleasure. Moreover, it is deeply connected to the doctrine of Divine Justice, particularly in ensuring the acceptance of a sinner's repentance, the forgiveness of their sins, and the atonement of their misdeeds through repentance—not as an obligation upon God, but as an act of grace or fulfilment of promise. Here, Divine Justice manifests in its most profound form in the context of forgiveness and mercy on the Day of Judgment. This is because eternal residence in Paradise hinges on the acceptance and impact of righteous deeds in the Hereafter, while the permanence of punishment in Hell is reserved for confirmed misdeeds compounded by disbelief in God and His messengers—especially disbelief in the Seal of the Prophets, Muhammad (peace be upon him), and failure to repent.*

*Al-Sayyuri paid significant attention to this doctrine, which is linked to the concept of Divine Unity. He asserted that the frustration of deeds applies exclusively to disbelievers, not believers. The noble traditions narrated from the infallible members of the Prophet's household (peace be upon them) emphasize a reduction in reward rather than its nullification or frustration.*

Keywords:

*Al-Sayyuri, Holy Quran, Faith, Imami Doctrine, Atonement.*



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مُقَدِّمَةٌ:

أَكَّدَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ حَقِيقَةَ ثُبُوتِ مَسْأَلَةِ الْإِحْبَاطِ وَالتَّكْفِيرِ بَيْنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَالسَّيِّئَةِ، وَهِيَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْعَقَائِدِيَّةِ الَّتِي صَرَّحَ بِهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، وَنَصَّتْ عَلَيْهَا الْأَحَادِيثُ الشَّرِيفَةُ.

وَتَرْتَبُطُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِقَاعِدَةِ اللَّطْفِ الْإِلَهِيِّ الَّتِي تَفَضَّلَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا عَلَى خَلْقِهِ فِي قَانُونِ الْحِسَابِ الْإِلَهِيِّ فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ وَالْعَفْوِ وَالتَّوْبَةِ؛ لِأَنَّ النِّظَامَ الْإِلَهِيَّ فِي التَّعَامُلِ مَعَ خَلْقِهِ قَائِمٌ عَلَى أَسَاسِ الرَّحْمَةِ الْإِلَهِيَّةِ؛ لِإِيصَالِهِمْ إِلَى مَرَاتِبِ الْكَمَالِ الرُّوحِيِّ وَالرُّقِيِّ فِي أَعْلَى مَقَامَاتِ الْجَنَانِ وَالرِّضْوَانِ الْإِلَهِيِّ، بَلْ تُعَدُّ مِنْ أَرْكَانِ التَّوْحِيدِ وَتَرْسِيخِ الْإِيمَانِ بِالْعَدْلِ الْإِلَهِيِّ.

وَتَرْتَبُطُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِالْعَدْلِ الْإِلَهِيِّ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى، وَهِيَ لَزُومُ قَبُولِ تَوْبَةِ الْمَذْنِبِ وَالْعَفْوِ عَنْهُ، وَتَكْفِيرِ سَيِّئَاتِهِ بِتَوْبَتِهِ، لَيْسَ عَلَى نَحْوِ الْوَجُوبِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ عَلَى نَحْوِ التَّفَضُّلِ أَوْ الْوَفَاءِ بِالْوَعْدِ، فَهَذَا يَتَجَلَّى الْعَدْلُ بِأَرْوَعِ صُورِهِ فِي مَقَامِ الْعَفْوِ وَالرَّحْمَةِ فِي يَوْمِ الْمَعَادِ؛ لِأَنَّ الْخُلُودَ فِي الْجَنَّةِ يَتَوَقَّفُ عَلَى قَبُولِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَتَرْتَبُ أَثْرُهَا فِي الْآخِرَةِ، وَثُبُوتِ الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ الَّتِي تَسْتَوْجِبُ الْخُلُودَ فِي النَّارِ مَعَ الْكُفْرِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَرُسُلِهِ؛ وَوَلَا سَيِّمًا الْكُفْرَ بِخَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَعَدَمِ التَّوْبَةِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ عُلَمَاءُ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي تَحْقِيقِ مَحْوِ بَعْضِ الْأَعْمَالِ لِلأَعْمَالِ الْآخِرَى، وَهُوَ مَا يُسَمَّى فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِالْإِحْبَاطِ وَالتَّكْفِيرِ، وَعِلَاقَتُهَا بِعَقِيدَةِ الْعَدْلِ الْإِلَهِيِّ، الَّذِي يُعَدُّ مِنْ أَهَمِّ أَرْكَانِ التَّوْحِيدِ الذَّاتِيِّ.

وَقَدْ كَانَ لِلْمَقْدَادِ السِّيُورِيِّ (ت ٨٢٦هـ) آراءٌ قِيَمَةٌ فِيهَا، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ الْمَطْهَّرَةِ وَالْعَقْلِ، لِلتَّأْصِيلِ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمُنَاقَشَةِ الْآرَاءِ





الكلامية فيها والمقارنة والترجيح بينها، وقد جاء البحث في خمسة مباحث متنوِّعة، تلحقها خاتمة بنتائج البَحْث، ثُمَّ الْمَصَادِرُ.

يرجع السبب في اختيار هذه المسألة؛ لأنها تتعلق باستحقاق المؤمن للجزاء والثواب على أعماله الصالحة، ومع كونها مرتبطة مباشرة بقاعدة اللطف الإلهي - والعدل الإلهي الذي يُعدُّ أحد الأركان الأساس في ثبوت عقيدة التوحيد لدى المسلم، للملازمة بينهما، ولاستحالة التوحيد مع عدم الإيمان بالعدل؛ لأنه يستلزم نسبة الظلم إلى الله تعالى وهو قبيح عقلاً، ومع ثبوت الظلم لا يثبت الإيمان بالله تعالى بكونه حاكماً عادلاً، وقد حاول الباحث ذكرها لبيان أهمية الاعتقاد بهذه المسألة العقدية بين المسلمين في ضوء آراء المقداد السيوري.

والسبب الآخر في اختيارها وقوع الخلاف فيها بين المذاهب الإسلامية مع اتفاقهم القطعي على أن المؤمن يدخل الجنة بأعماله الصالحة ويدخل الكافر نار جهنم بأعماله السيئة؛ يقول المقداد السيوري: «وأوجب المعتزلة العقاب للكافر وصاحب الكبيرة حتماً، وقد تقدم لك من مذهبنا ما يدل على وجوب الثواب عقلاً، وأما العقاب فهو وإن اشتمل على اللطيفة؛ لكن لا يجزم بوقوعه في غير الكافر الذي لا يموت على كفره»<sup>(١)</sup>. وكون العقاب لطف من الله تعالى لعبده، إما على نحو التأديب له، وإما يرجع لإسعاد المؤمن الصالح بعقوبة المسيء، وعدم مساواته به، ولكن وقوع العقاب غير قطعي في حق المؤمن الفاسق العاصي لسقوطه إما بالتوبة أو بالتكفير ببقية الأعمال الصالحة كما سيأتي.



## المبحث الأول

### منهج الاستدلال بالقرآن الكريم عند المقداد السيوري

#### المحور الأول: اهتمام المقداد السيوري بالشواهد القرآنيّة وظواهرها:

اهتمَّ المقدادُ السيوري بالظواهر القرآنيّة في استدلاله على المسائل العقديّة بدليل حُجّيّة الظهور؛ لكون الظهور حُجّةً ثابتةً لا يجوزُ إنكارُها، ولذلك يرى المقداد السيوري أنّ القرآن الكريم هو: «كلام الله سبحانه خلقه حُرُوفًا وأصواتًا في جسم جامدٍ يُعبرُ عن مراده، نَزَلَ بِهِ جَبْرئِيلُ الأَمِينُ على قلبِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ، وهو سبحانه متكلّمٌ بهذا الاعتبار، ويجبُ الاعتقاد بحدوثه واعتماد صحّة كلِّ ما تضمّنه من الموتِ، والبعثِ، والنشورِ، والحسابِ والصّراطِ، والميزانِ. وهو العدل في الحكم»<sup>(٢)</sup>، وأنّه يتضمّن في دلالتِهِ الظاهريّة مجموعةً من الأحكامِ العقديّة، وأهمُّها بعدَ التوحيدِ العدلُ والمعادُ، وما يتعلّقُ به من قوانينِ الحسابِ والعدلِ في الحكمِ لمن يكتسب الأعمالِ الصّالحة أو السيئة، ويترتب عليها الخلود في الجنّة أو النار.

ويظهرُ اهتمامُ المقدادِ السُّيوريّ بالقرآنِ الكريمِ في ذكره للأقوالِ التفسيرية في مصنّفاته في مقامِ الاستدلالِ، والاستشهادِ بها؛ لإثباتِ حُكْمِ شرعيّ أو مسألة كلاميّة، فقد ذكّر في كتابه (الأنوار الجلالية في الفُصولِ النصيريّة): (٧٤) آيةً بيّنَ الاستشهادَ بها والاستدلالَ والترجيحَ، وفي كتاب (الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد) بلغت آياته التي ذكّرها (١٥) آيةً، وقد تضمّنت أقوالاً تفسيريةً، وذكّر في كتابه (كنز العرفان في فقه القرآن) ما يقرب من (٢٤٩) قولاً تفسيرياً في الجزء الأوّل، وأورد في الجزء الثاني (٢٤١) قولاً تفسيرياً، وفي كتاب (نضد القواعد الفقهية) ذكر (٥٣) آيةً فيها أقوالٌ تفسيرية.



وهذا يَكشِفُ أَنَّ الأَصْلَ فِي الاستدلال هو الشَّوَاهِدُ القَرَأَنِيَّةُ الَّتِي تُعَدُّ الأساسَ فِي إثباتِ الأَصُولِ العَقَدِيَّةِ عَلَى نَحْوِ التَّأْيِيدِ لِحُكْمِ العَقْلِ القَطْعِيِّ.

### المِحْوَرُ الثَّانِي: الاستدلال بالقرآن الكريم في المسائل العقديّة عند السيوري:

يُظْهِرُ أَنَّ المَنْهَجَ القَرَأَنِي الَّذِي اعْتَمَدَهُ السِّيُورِيُّ فِي الاستدلال عَلَى عَقِيدَةِ الثَّوَابِ وَالجِزَاءِ هُوَ مَنهَجٌ تَوَافُقِيٌّ بَيْنَ الدَّلِيلِ العَقْلِيِّ والقَرَأَنِيِّ، وَقَدْ تَضَمَّنَ مَجْمُوعَةً مِنَ القَوَاعِدِ الكَلَامِيَّةِ الاستدلاليَّةِ وَهِيَ:

الأوّل: مَنهَجُ المِوَافَقَةِ وَالتَّوْلِيْفِ بَيْنَ الأَدْلَةِ النَّقْلِيَّةِ وَالعَقْلِيَّةِ؛ عَلَى نَحْوِ تَكُونِ الأَدْلَةِ النَّقْلِيَّةِ شِوَاهِدٍ عَلَى صِحَّةِ حُكْمِ العَقْلِ؛ لِأَنَّ العَقْلَ نَبِيٌّ بَاطِنٌ، وَالدَّلِيلُ النَّقْلِيُّ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ، وَكِلَاهُمَا مَبْعُوثَانِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَدَايَةِ الإِنْسَانِ فَيَسْتَحِيلُ التَّعَارُضُ بَيْنَهُمَا.

الثَّانِي: الجَمْعُ بَيْنَ الدَّلِيلِ العَقْلِيِّ وَالنَّقْلِيِّ فِيمَا لَوْ وَجَدَ تَعَارُضٌ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ مَعَ التَّعَارُضِ يَاقِدُ الدَّلِيلُ العَقْلِيُّ، وَيُؤْوَلُ الدَّلِيلُ النَّقْلِيُّ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَمَّلُ التَّأْوِيلَ لِكُونِهِ ظَاهِرَ الدَّلَالَةِ، فَيَتَصَرَّفُ بِظَاهِرِهِ؛ لِاسْتِحَالَةِ التَّمَسُّكِ بِظَاهِرِ أَلْفَاظِ الدَّلِيلِ، وَلا سِيَّامًا إِذَا اسْتَلْزَمَ الظُّلْمَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَوْ التَّجْسِيمَ لِلذَّاتِ الإِلَهِيَّةِ أَوْ نَفْيِ العِصْمَةِ عَنِ الأنبياءِ وَالأئمَّةِ عليهم السلام، وَهِيَ مِنَ الأحكامِ المَسْتَحِيلَةِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزَمُ نِسْبَةَ الظُّلْمِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالأغْرَارَ بِالمَجْتَمَعِ فِي قَبُولِ كَلَامٍ مَنْ يَقْبَلُ عَلَيْهِ الخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَالسَّهْوَ، وَهُوَ لَا يُؤْتَمَنُ عَلَيْهِ عَلَى الشَّرِيعَةِ لِاحْتِمَالِ السَّهْوِ وَالنِّسْيَانِ <sup>(٣)</sup>.

الثَّالِثُ: تَرْجِيحُ الدَّلِيلِ العَقْلِيِّ عَلَى النَّقْلِيِّ مَعَ المَعَارِضَةِ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ العَقْلِيَّ قَطْعِيًّا بِخِلَافِ النَّقْلِيِّ قَدْ يَكُونُ قَطْعِيًّا، وَمَعَ مَخَالَفَتِهِ لِحُكْمِ العَقْلِ، فَيُطْرَحُ النَّقْلُ وَيُقَدَّمُ العَقْلُ مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِ التَّأْوِيلِ وَالتَّصَرُّفِ؛ لِاسْتِحَالَةِ مَعَارِضَةِ النَّقْلِ لِلعَقْلِ.



ويظهرُ ذلك جليًّا في مصنفاته الكلاميّة التي ذكر فيها عقيدة الإحباط والتكفير على نحو المقارنة بين الإماميّة وغيرها، وقد صنّف مجموعةً من الكتب الكلاميّة العقديّة هي:

١. إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين.

٢. الأسئلة المقدادية.

٣. الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد.

٤. الأنوار الجلالية في شرح الفصول النصيرية.

٥. شرح الباب الحادي عشر.

٧. اللوامع الإلهية في المسائل الكلامية.



## المبحث الثاني

### مَفْهُومُ الإِحْبَاطِ وَالتَّكْفِيرِ عِنْدَ السُّيُورِيِّ

جاءَ في القرآنِ الكريمِ لفظَنا الإِحْبَاطِ وَالتَّكْفِيرِ في الجزاءِ في الآخرةِ فيما يتعلَّقُ بهِ الثَّوابُ والعِقابُ، ولأبَدٍ مِنْ بَيانِ مفهومِ هذهِ المُفرداتِ وتَعرِيفِها.

١- الإِحْبَاطُ لغةً: قال الأزهري (ت ٣٧٠هـ): «وإذا عَمِلَ الرَّجُلُ عَمَلًا ثُمَّ أَفْسَدَهُ قِيلَ حَبَطَ عَمَلُهُ»، وقال الصاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ): «حَبَطْتُ تَحْبِطُ حَبْطًا. وإذا عَمِلَ الرَّجُلُ عَمَلًا فَأفْسَدَهُ قِيلَ حَبَطَ عَمَلَهُ حُبُوطًا، وَأَحْبَطَهُ صاحِبُهُ. وَحَبَطَ ماءَ البئرِ قَلَّ. وَحَبَطَ دَمُ الرَّجُلِ بَطَلَ وَذَهَبَ. وَالْحَبِطَةُ بَقِيَّةُ الماءِ في الحَوْضِ. وَحَبَطَ الجُرْحُ يُحْبِطُ إذا بَقِيَتْ له آثارٌ بَعْدَ البُرءِ. وَالْحَبِطُ اللَّحْمُ الزَّائِدُ على النُّدُوبِ»<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ ابنُ الأثيرِ (ت ٦٠٦هـ): «وَأَحْبَطَهُ غَيْرُهُ، قَالَ: وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ حَبَطَتِ الدَّابَّةُ حَبْطًا، بِالتَّحْرِيكِ، إِذَا أَصَابَتْ مَرَعَى طَيِّبًا فَأَفْرَطَتْ في الأَكْلِ حَتَّى تَنْفِخَ فَتَمُوتَ»<sup>(٥)</sup>.

والظاهر من كلام اللغويين أن له معنى واحدًا لا مرادف له، وهو السقوط وفساد العمل بعد صحته وسلامته وموافقته للموازين العقلية المقتضية للمدح والحسن العقلي حتى إذا عمل عملاً مخالفاً لحكم العقل في المدح والحسن، فأفسده بما يستحقُّ الدَّمَّ والقَدَحَ والقَبْحَ المؤدي إلى سلبِ صفةِ المدحِ له، وهذا أمرٌ مجمعٌ عليه كما يظهر من كلامهم.

٢- الإِحْبَاطُ اصطلاحًا: جاء مفهوم الإِحْبَاطِ عند المتكلمين بمعنى السقوط والخط بعد الارتفاع، وقد عرّفهُ السيوري بأنه: «خروج فاعل الطاعة عن استحقاق المدح والثواب إلى استحقاق الدَّمِّ والعِقابِ»<sup>(٦)</sup>، وَعَرَّفَهُ العلامةُ



الحليّ (ت ٧٢٦هـ): «أنّ المكلف يسقط ثوابه المتقدّم بالمعصية المتأخّرة أو تكفر ذنوبه المتقدمة بطاعته المتأخّرة»<sup>(٧)</sup>.

وقد عرّفه السيد نظام الدين الأعرجي الحلي (ق ٨هـ) بأنّه: «خروج الثواب والمدح عن كونها مستحقين بدم وعقاب أكثر منهما لفاعل الطاعة»<sup>(٨)</sup>. وعرّفه المجلسي (ت ١١١١هـ) بأنّه: «عبارة عن إبطال الحسنة بعدم ترتب ما يتوقّع منها عليها»<sup>(٩)</sup>.

ويظهر من تعريف المتكلمين وموافقتهم لأهل اللغة في كون المعنى واحداً، وهو السقوط والفساد للأعمال الصالحة بالسيئة .  
٣- حقيقة الإحباط عدم استحقاق الثواب:

يرى علماء الإمامية أنّ المراد من الإحباط اصطلاحاً في أعمال الكفار والمرتدين والمشرّكين، هو خصوص عدم الاستحقاق للثواب في العمل الصالح، وليس الاستحقاق للثواب وثبوته ثم السقوط، وهذا ما عليه جميع المسلمين، يقول الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) في بيان حقيقة الإحباط والتكفير للأعمال: «معناه أنّها-الأعمال الصالحة- صارت بمنزلة ما لم يكن لإيقاعهم إياها على خلاف الوجه المأمور به، وليس المراد أنّهم استحقوا عليها الثواب ثم انحطت؛ لأنّ الإحباط عندنا باطلٌ على هذا الوجه»<sup>(١٠)</sup>، ويؤيده الطبرسي في كون «الكافر لا يكون له عمل قد ثبتّ عليه الثواب، وإنّما له عملٌ في الظاهر لو لا كفره لكان يستحق الثواب عليه، فعبرَ سبحانه عن هذا العمل بأنّه إحباط فهو حقيقة معنّى»<sup>(١١)</sup>.

ويدل عليه صريح الآيات الكريمة كما سيأتي إن شاء الله تعالى؛ لأنّ سبب حبط الأعمال الصالحة يرجع إلى الكفر بالله تعالى وأنبيائه وشريعته، وما يتعلق





بأصول العقيدة ؛ لأنَّ الشرطَ الأساس في قبول الأعمال هو الإيمان المجموعي بالإسلام في أصوله وفروعه.

نعم يمكن أن يحصل الكافرُ والمرتدُّ على أعماله الصالحة في المجتمع على وجهة في الدنيا، وبعض التفضل الإلهي من زيادة المال وغيرها وفي الآخرة يكون بمرتبة في جهنم أقل من الآخرين.

#### ٤ - التكفير لغةً واصطلاحاً:

عرّف ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) التكفير لغةً بقوله: «الكاف و الفاء و الراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنَى واحد، وهو السَّترُ و التَّغطية. يقال لمن غطى درعه بثوب: قد كَفَرَ درعه. و المُكْفَرُ: الرَّجُلُ المتَّعِطِي بِسِلاحِهِ، ويقال للزَّارع: كافرٌ، لأنَّه يغطي الحَبَّ بتراب الأرض، قال الله تعالى: ﴿عَجَبَ الْكُفَّارَ نَبَأَهُ﴾<sup>(١٢)</sup>. وَالكُفْرُ ضدُّ الإيمان، سَمِيَ بذلك؛ لأنَّه تغطيةُ الحقِّ»<sup>(١٣)</sup>.

وأما التكفيرُ اصطلاحاً فقد عرّفه الشُّيُورِيُّ بأنه: «خروج فاعل المعصية عن استحقاق الذَّمِّ و العقاب إلى استحقاق المدح و الثَّواب»<sup>(١٤)</sup>. وعرّف العلامة الحليُّ بأنه: «أنَّ تكفَّرَ ذنوبُهُ المتَّقدِّمة بطاعته المتأخِّرة»<sup>(١٥)</sup>. وعرّف الأعرجِي (ت ٨هـ) أيضاً: «بأنَّه خروجُ الذَّمِّ و العقاب عن كونها مستحقين بثواب ومدح أكثر منهما لفاعل المعصية»<sup>(١٦)</sup>. وعرّفه المجلسي (ت ١١١١هـ) بقوله وهو: «إسقاط السيئة بعدم جريان مقتضاها عليها فهو في المعصية نظير الإحباط في الطاعة»<sup>(١٧)</sup>. وقد عرّفه السبحاني بقوله: «هو إسقاط ذنوب المعاصي المتقدمة بثواب الطاعات المتأخِّرة»<sup>(١٨)</sup>.

ومن التعريفات يظهر أنَّ الأثر المترتب على العمل الصالح من قبل المؤمن يُسقطُ السيئات، ولا يترتب عليه أثرها في حق المكلف فلا ذمَّ ولا عقاب على السيئة بعد عمل الصالحات فيكون ممدوحاً مثاباً من قبل الله تعالى.



## المبحث الثالث

### أدلة الإحباط عند السيوري

#### أولاً: الأدلة القرآنية على الإحباط:

وردت مجموعة من الآيات الكريمة التي ظاهرها إحباط الأعمال الصالحة بالسيئة، وهي على أقسام:

١- ما يختص بالمُرتد: كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ - فِيمَتَ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (١٩).

٢- ما يختص بالكافر: كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ (٢٠). وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَلُهُمْ﴾ (٨) ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم﴾ (٢١)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَشَاقُّوا الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَسَيُحِطُّ بِأَعْمَلِهِمْ﴾ (٢٢). وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِعَايَتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (٢١) أولئك الذين حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وما لهم من نصيرين﴾ (٢٣).

٣- ما يختص بالمُشرك: كما في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ (٢٤).

٤- قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَنَّا عَلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ (٢٥)،

فقد روي في تفسيرها عن سليمان بن خالد قال سألت أبا عبد الله الصادق عليه السلام



قال «أما والله إن كانت أعمالهم أشدَّ بياضاً من القبايطي<sup>(٢٦)</sup>، ولكن كانوا إذا عَرَضَ لهم الحرامُّ لم يدعوه»<sup>(٢٧)</sup>.

هذه مجموعة من الآيات التي ظاهرها ثبوت حقيقة إحياط الأعمال السيئة للصالحية وفقدان تأثيرها في ثبوت الأجر عليها، ولكن يظهر أن سبب الإحياط هو كباثر المعاصي، وأولها الكفر والشرك والارتداد.

رفض المقداد السيوري الاستدلال على إحياط الأعمال الصالحة مستدلاً

على ذلك بظاهر الآيات الكريمة، منها قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾<sup>(٧)</sup> وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ<sup>(٢٨)</sup>، فيرى المقداد

أنها نص في الدلالة على عدم سقوط الثواب بالسيئة، وعلى فرض أن ظواهر الآيات تدل على الإحياط إلا أنها لا يمكن التمسك بظواهرها، بل لا بد من تأويلها لاحتمالين وهو: إما أن يثاب ثم يعاقب وهو باطل بالإجماع؛ لأن من يدخل الجنة لا يخرج منها، فحينئذ يلزم بطلان العقاب، فيثبت المطلوب، وهو أن العاصي يعاقب ثم يثاب، وهو المطلوب<sup>(٢٩)</sup>، وقد استدل السيوري بالحديث الشريف على ذلك في حق هؤلاء العصاة وهو ما روي عن رسول الله ﷺ: «يُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ وَهُمْ كَالْحِمَمِ أَوْ كَالْفَحْمِ فَيَرَاهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ فَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ جَهَنميونَ فَيؤْمَرُ بِهِمْ فَيُغْمَسُونَ فِي عَيْنِ الْحَيوانِ فَيُخْرِجُونَ وَوُجوههم كالبدْرِ في ليلةٍ تمامه»<sup>(٣٠)</sup>.

وقد أكد السيوري اختصاص آيات الإحياط بالكافرين، وذكر إجماع الإمامية على ذلك، وأكدوا أن فيه دلالة على حبط الطاعات بالفسوق، وخصه بعض المفسرين بالكفر، ولا كلام فيه لأهل الثواب مطلقاً إجماعاً، وإن لم يوافق بها، فإما أن يستحق ثواب إيمانه أو لا، والثاني باطل لاستلزامه الظلم<sup>(٣١)</sup>.

ومنها قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا ءِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ



**وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿٣٢﴾**، وظهرها أنّ المؤمن مغفورٌ له إلاّ الشرك بدلالة أنّ المراد من (الظلم) هنا هو (الشرك بالله)، فلو خلط المؤمن بين الأعمال الصالحة والسّيئة فهو مغفورٌ له إلاّ الشرك فهو يجبطُ الأعمال الصالحة كما في الحديث الشريف عن رسول الله ﷺ في بيان سبب نزول الآية الكريمة كما روي عن ابن عباس، وسلمان المَحْمَدي، وحذيفة بن اليمان، وعبد الله بن مسعود، وأبيّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود، قال ابن عباس: «لما نزلت هذه الآية شقَّ على الناس، وقالوا يا رسولَ الله وأينا لم يظلم نفسه؟ فقال ﷺ: أنه ليس الذي تعنون، ألم تستمعوا إلى ما قال العبد الصالح -لقمان-: ﴿يَبْتَئِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّكَ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (٣٣)، وعن الصادق عليه السلام روى أبو بصير، قال: قُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ قَدْ أَلْحَ عَلَيَّ الشَّيْطَانُ عِنْدَ كِبَرِ سِنِّي يُقَنِّطُنِي؟ قَالَ: «قُلْ: كَذَّبْتَ يَا كَافِرُ، يَا مُشْرِكُ، إِنِّي أُوْمِنُ بِرَبِّي، وَأَصَلِّي لَهٗ، وَأَصُومُ، وَأُنِّي عَلَيْهِ، وَلَا أَلْبَسُ إِيْمَانِي بِظُلْمٍ» (٣٤).  
وصريح الرواية أنّ تشكيك إبليس اللعين بدين أبي بصير وتوحيده في آخر عمره ويريده أن يكفر ويرتد، ولكن قوة إيمانه جعله يوبخ ويلعن إبليس على وسوسته.

### ثانياً: الأدلة العقلية على الإحباط عند المعتزلة:

ذكر السيوري الأدلة العقلية لثبوت الإحباط عند المعتزلة وردَّ عليها وهي (٣٥):

١- أن مَنْ يستحق الثواب الدائم هم مَنْ يُصَدِّقُ إِيْمَانَهُمْ وَأَوْلَتْكَ يَسْتَحِقُّونَ الثَّوَابَ الدَّائِمَ مَطْلَقًا، وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أَوْلَتْكَ يَسْتَحِقُّونَ الْعِقَابَ الدَّائِمَ مَطْلَقًا.

٢- أنّ الثواب يستحقُّ دائماً، ويقارنه التعظيم والتبجيل، والعقاب يستحقُّ دائماً ويقارنه الاستخفاف والإهانة، فلو اجتمعا لزم استحقاق التعظيم





والاستخفاف من وجه واحد وهو محال، فثبت الإحباط؛ لاستحالة اجتماع الثواب والعقاب<sup>(٣٦)</sup>.

### نقض السيوري لأدلة المعتزلة في الإحباط مطلقاً:

نقض أدلة الإحباط العقلية:

تعرضت أدلة الإحباط التي قال بها المعتزلة وغيرهم إلى النقد من قبل المقداد السيوري، وقد فصل الكلام فيها بين المؤمن والكافر، فقد ذكر السيوري آراء المعتزلة في الإحباط وبين كيفية الإحباط بقوله: «إنَّ المكلف إذا استحق خمسة أجزاء من الثواب، ثم فعل فعلاً استحق به خمسة أجزاء من العقاب، فإنَّ الخمسة الطارئة - أعني العقابية - أسقطت الخمسة الأولى وبقيت هي»<sup>(٣٧)</sup>.

وهو بذلك يرى بقاء آخر عمل، فإنَّ كانت سيئة تبقى في سجله سيئة، وإنَّ كانت حسنة تثبت الحسنه في سجله، وهذا معنى الإحباط عند أبي علي الجبائي. وأما الردُّ على عقيدة أبي علي الجبائي، وابنه (أبو هاشم) في الإحباط، فقد ذكر السيوري رأيهما بقوله: «إنَّ الطارية (العقابية) تُسقط الأولى، وتعدم هي أيضاً، وإنَّ كان السابق أزيد من الطاري أسقط الطاري ما قبله وعدم هو، وبقي الزائد ثابتاً، كما لو كانت الأولى في مثالنا ستة، يبقى له جزء. وعلى هذا يسمى هذه الموازنة»<sup>(٣٨)</sup>.

ورفض السيوري هذا المعنى من القول بالإحباط وعده باطلاً عقلاً؛ لأنَّه يعدُّ فعلاً قبيحاً ممتنعاً على الله تعالى؛ ولكونه خلاف عدله ويستلزم فعل الشر من قبل الله تعالى، وهو قبيح لا يفعله الله تعالى<sup>(٣٩)</sup>.

واستدل المقداد السيوري على ترجيح قوله بوجهين<sup>(٤٠)</sup>:

الأول: أنَّ القول بالإحباط والتكفير ملزوم باطلٌ فيكون باطلاً، أما الصغرى فلأنَّه يلزم أن مَنْ فعل إحساناً وإساءةً متساويين كخمسَةِ أجزاء



وخمسة أجزاءٍ مثلاً يكون بمنزلة مَنْ لم يفعل شيئاً أصلاً ورأساً، وكلُّ ذلك باطلٌ عقلاً وهو ضروري. ونقلًا كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (٤١)، وقال تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ و«مَنْ» في الشرطيَّة للعموم. والأوَّل يبطل الإحباط، والثاني يبطل الموازنة.

الثاني: لو صحَّ القولُ بهما لزم اجتماعُ الوجود والعدم (٤٢)، واللازم باطلٌ، فكذا الملزوم؛ لأنَّ الثَّوابَ والعقابَ إما أن يتنافيا أو لا، وإن كان الثاني لم يحصل مطلوبكم، وهو انتهاء أحدهما بالآخر، وإن كان الأوَّل كانت المنافاة ثابتة من الطرفين، فيكون كلاً منهما مزيلاً لصاحبه، والالزم التَّرجيحُ بلا مرجح وهو محالٌ، وإذا كان كلُّ منهما مزيلاً لصاحبه لزم أن يكون كلُّ منهما موجوداً من حيث إنه مزيلٌ ومعدومٌ من حيث إنه مزالٌ، فيكون موجوداً معدوماً معاً، وهو محالٌ (٤٣).

احتجتِ المعتزلةُ: بأنَّه لو لم يكن القولُ بالإحباط حقاً لزم حُسنُ ذمِّ مَنْ أحسنَ إلى غيره بأنواع الإحسان، كما لو نجى ولده من الغرق، أو عالجهُ حتى شُفي من أنواع المرض، أو سقاه الماء، وقد أشرف على التلف من العطش، بأن كَسَرَ له قلباً أو وتدًا، واللازم باطلٌ للنفرة من ذلك، فيكون القولُ بالإحباط حقاً (٤٤).

وقد ردَّهما المقدادُ السُّيوريُّ بقوله: المنعُ من قبحِ ذمِّه، بل هو ممدوحٌ على إحسانه مذمومٌ على إساءته (٤٥)، فيثابُّ على إحسانه ويعاقبُ على إساءته ولا يقتضي قبحُ الجمع بينهما.





## المبحثُ الرابعُ

### أدلةُ تكفيرِ الذنوبِ عندِ المقدادِ السُّيوريِّ

جاءَ في القرآنِ الكريمِ كثيرٌ من الآياتِ الكريمةِ الدَّالةِ على تكفيرِ السيئاتِ بالأعمالِ الصَّالحةِ، وهذا من لُطفِ اللهِ تعالى وسَعَةِ رحمتهِ ومغفرتِهِ، وقد استدلَّ المقدادُ السُّيوريُّ على تكفيرِ الذنوبِ بأدلةٍ:

#### الأوَّلُ: الدَّليلُ القرآنيُّ:

وَضَعَ اللهُ تعالى قانونًا صريحًا في القرآنِ الكريمِ فيما يتعلقُ بالثَّوابِ والعقابِ يتناسبُ ومقتضى رحمتهِ وفضلِهِ على البشريَّةِ، فقد جاءتِ الآياتُ الكريمةُ صريحةً في دلالتها على تكفيرِ السيئاتِ وزيادةِ الحسناتِ، وصرحةً بمنعِ اجتماعِ الثَّوابِ معِ المعصيةِ؛ لأنَّهُ «لو اجتمعَ الاستحقاقانِ لزمَ اجتماعُ التعظيمِ والاستخفافِ»<sup>(٤٦)</sup>، ويستحيلُ ذلكَ عقلاً على اللهِ تعالى، ولذلك ثبتَ التكفيرُ دفعًا لاجتماعِ الحُسنِ والقبحِ بينِ الثَّوابِ والعقابِ، لاستحالتهِ عقلاً.

وقد استدلَّ السُّيوريُّ بمجموعةٍ من الآياتِ في مباحثِ عدةٍ لإثباتِ تكفيرِ الذنوبِ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٤٧)</sup>،

فالعُفْرانُ إسقاطُ الذنبِ وتكفيره. وكقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾<sup>(٤٨)</sup>، أي إن تُظهِروا الصَّدقاتِ وإنفاقها فَنِعَمَ الشَّيْءُ تلكَ الصَّدقةُ المبداءُ، وَذَكَرَ الْمُحَقِّقُ الحُلِّيُّ حُجَّةَ المعتزلةِ مِنَ الدَّلِيلِ العَقْلِيِّ والسَّمْعِيِّ فِي ثُبُوتِ إِحْبَابِ الأَعْمَالِ وَتَكْفِيرِهَا كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهَبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرِي لِلذَّكْرِينَ﴾<sup>(٤٩)</sup>، فَإِنَّ لِلْحَسَنَةِ تَأْثِيرًا قَوِيًّا فِي إِزَالَةِ السَّيِّئَةِ.

ولآياتِ إطلاقٍ فِي ثُبُوتِ التَّكْفِيرِ والعُفْرانِ للذنوبِ.



ويؤكد هذا المعنى الشُّيُورِيّ في قوله: «المؤمن المطيع إذا كفر زال استحقاق ثوابه إجماعاً، والكافر إذا آمن زال استحقاق عقابه إجماعاً»<sup>(٥٠)</sup>. فالإيمان يُكفّر السيئات ويُثبت استحقاق الثواب على إيمانه.

فالشُّيُورِيّ يَرى تبعاً للتُّصُوصِ القرآنيّة أنّ الحَسَنَاتِ يُكفِّرُنَ السَّيِّئَاتِ، وليس العكس؛ قال: «إن كان ما توعدّ به من العقاب والنار أمكن بالإمكان العامّ أي ليس بممتنع لا بالذات ولا بالغير أن يعفو الله تعالى عنه؛ لأنّه تعالى وعدّ بالعفو، وهو حسنٌ وخلف الوعد قبيحٌ. وأيضاً الغرض من إيجاده إيصال الثواب إليه، فمعاقبته نقض غرضه»<sup>(٥١)</sup>.

ويستدل الشُّيُورِيّ على ذلك في موارد أخرى منها:

الأول: أنّ العقاب حقُّ الله تعالى لمخالفة العبد له والحقُّ يجوز تركه؛ لأنّه كريمٌ ورحيمٌ.

الثاني: أنّه أوعد عليه النار تخويفاً ووعد بالمغفرة.

الثالث: أنّ العفو إحسانٌ وحسنٌ والإحسان من الله تعالى جائزٌ فعله.

فمَنْ يَقْتُلُ مؤمناً متعمداً فإنّه مهما فعل من حسنات لا تكفير لكبيرته؛ لأنّ القرآن أوجب دخول النار عليها، إلا مع التوبة الخالصة لله تعالى أو الشفاعة المحمدية العظمى، ودفع الدية لولي المقتول وصوم شهرين متتالين قال تعالى:

﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ

اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾<sup>(٥٢)</sup>، ولولي المقتول عدم قبول الدية

وقتلُهُ. وإن كان بعضهم<sup>(٥٣)</sup> لم يستفد حكم التكفير من آية القصاص؛ لأنّه في

مقام التشريع، وليس في مقام بيان شروط التكفير للسيئات.





## الثَّانِي: الدَّلِيلُ الْعَقْلِيّ:

يَرِجِعُ سَبَبُ تَكْفِيرِ الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ بِالْحَسَنَاتِ إِلَى قَاعِدَةِ اللَّطْفِ الْإِلَهِيِّ بِعِبَادِهِ وَرَأْفَتِهِ وَرَحْمَتِهِ وَتَفْضُلِهِ عَلَيْهِمْ حَتَّى لَا يَسَاوِي الْمَسِيءُ بِالْمُؤْمِنِ؛ وَلِأَنَّ فَاعِلَ الْحَسَنِ مَحْبُوبٌ لِلَّهِ تَعَالَى شَرْعًا وَعَقْلًا، وَقَدْ أُعْطِيَ لِلْحَسَنَةِ مِنَ الْقُوَّةِ مَا لَا تَصُلُّهَا السَّيِّئَةُ وَهِيَ أَمَّا بَعَشْرَ حَسَنَاتٍ وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا، وَلِذَلِكَ تَكُونُ لِلْإِعْمَالِ الْحَسَنَةِ قُوَّةُ التَّأثيرِ فِي رَفْعِ شَأْنِ صَاحِبِهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَتَوَثَّرَ فِي مَحْوٍ وَتَكْفِيرِ السَّيِّئَةِ، فَمِثْلًا نَفْسُ الْإِعْتِرَافِ بِالذَّنْبِ هُوَ حَسَنَةٌ، فَقَدْ يَدْخُلُ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ الْجَنَّةَ بِسَبَبِ اعْتِرَافِهِ بِالذَّنْبِ، وَقَدْ وَرَدَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا وَاللَّهِ مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ النَّاسِ إِلَّا خَصْلَتَيْنِ: أَنْ يَقْرُوا اللَّهَ بِالنَّعْمِ فَيَزِيدَهُمْ وَبِالذُّنُوبِ فَيَغْفِرَ لَهَا لَهُمْ» <sup>(٥٤)</sup>. وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لِيَذُنِبَ الذَّنْبَ فَيَدْخُلُهُ اللَّهُ بِهِ الْجَنَّةَ، قَلْتُ: يَدْخُلُهُ اللَّهُ بِالذَّنْبِ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنَّهُ لِيَذُنِبُ فَلَا يَزَالُ مِنْهُ خَائِفًا مَا قَتَلَتْ لِنَفْسِهِ فَيَرْحَمُهُ اللَّهُ فَيَدْخُلُهُ الْجَنَّةَ» <sup>(٥٥)</sup>. فَنَفْسُ الْخَوْفِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مُكْفَّرٌ لِلسَّيِّئَةِ بَلْ يَدْخُلُهُ الْجَنَّةَ.

وَحَاصِلُهُ أَنَّ السَّيِّئَاتِ تُسْقَطُ وَتُحِبَطُ الْحَسَنَاتِ، وَأَنَّ الْحَسَنَاتِ لَا تُزِيلُ السَّيِّئَاتِ، وَالْأَعْمَالُ الْحَسَنَةُ لَا تُكْفِرُ، وَأَمَّا الْمَعْصِيَةُ الْكَبِيرَةُ فَهِيَ تَحِبَطُ جَمِيعَ أَعْمَالِهِ الصَّالِحَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَيَكُونُ مَعَاقِبًا عَلَى ذَلِكَ الذَّنْبِ أَبَدًا وَيُخَلَّدُ فِي النَّارِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ الْجَبَائِي <sup>(٥٦)</sup> مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَخَالَفَهُ ابْنُهُ أَبُو هَاشِمٍ (ت ٣١٥ هـ) <sup>(٥٧)</sup> بِالتَّفْصِيلِ وَهُوَ الْقَوْلُ بِالْمُوازَنَةِ <sup>(٥٨)</sup> بَيْنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَالسَّيِّئَةِ مَعَ الْكِبَائِرِ، فَيَكُونُ الْحُكْمُ لِلْأَغْلَبِ <sup>(٥٩)</sup>.

وَيَرُدُّ السُّيُورِيُّ نَاقِضًا وَمَبْطَلًا لِقَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ بِالْمُوازَنَةِ، وَحَالُهَا حَالُ الْإِحْبَاطِ فِي الْمُؤْمِنِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِهَا يَسْتَلْزِمُ الدَّوْرَ لِاسْتِحَالَةِ إِبْطَالِ كُلِّ وَاحِدٍ بِصَاحِبِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ فِعْلِ السَّيِّئَةِ اسْتَحَقَّ مِنَ الْعِقَابِ خَمْسَةَ أَجْزَاءٍ مِنَ الْعِقَابِ بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ



عشرة أجزاءٍ مِنَ الثَّوَابِ بسببِ العملِ الصَّالحِ، وَعَلَيْهِ لَمْ يُمْكِنُ إِزَالَةُ إِحْدَى الخَمْسَتَيْنِ أُولَى مِنَ العَكْسِ، وَكَذَلِكَ يَبْطُلُ الإِحْبَاطُ؛ لِأَنَّهُ قَبِيحٌ عَقْلًا، فَمَنْ عَبَدَ اللهُ تَعَالَى أَلْفَ سَنَةٍ ثُمَّ عَزَمَ عَلَى المَعْصِيَةِ فَيَحْبُطُ اللهُ تَعَالَى كُلَّ عَمَلِهِ، وَهَذَا قَبِيحٌ عَقْلًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (٦٠).

والذي يراه الباحثُ أهميّةَ التفصيلِ في المسألة بين ما ورد فيه النَّصُّ، وما لم يردْ وهو الصَّحِيحُ ولاسيما أَنَّ المسألةَ تُعَدُّ مِنَ المسائلِ العَقْدِيَةِ الغَيْبِيَةِ التي أمرُها بيدِ اللهِ تَعَالَى، فَمَا وَرَدَ فِيهِ النَّصُّ مِنَ التَّكْفِيرِ والإِحْبَاطِ، نَقُولُ بِهِ التَّزَامًا بِالنَّصِّ، وَمَا لَمْ يَرُدْ فِيهِ نَصٌّ، فَلَا يُمْكِنُ الإلتِزَامُ بالإِحْبَاطِ والتَّكْفِيرِ بَلْ تَبَقَى الكَبِيرَةُ كَبِيرَةً مِمَّا فَعَلَ مِنَ الحَسَنَاتِ فِي مَقَابِلِهَا.





## المَبْحَثُ الخَامِسُ

### الْمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ وَأَثَرُ الْكَبِيرَةِ فِي الْإِحْبَاطِ وَالتَّكْفِيرِ عِنْدَ السُّيُورِيِّ

#### الأوَّلِي: الْمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ:

مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِحْبَاطِ وَالتَّكْفِيرِ وَهِيَ فَرَعٌ عَنِ هَذَا الْأَصْلِ مَسْأَلَةُ الْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ (الْمُؤْمِنُ الْفَاسِقُ)، فَقَدْ ذَكَرَ السُّيُورِيُّ اخْتِلَافَ الْمَدَارِسِ الْكَلَامِيَّةِ فِيهَا فِيمَا لَوْ فَعَلَ الْمُؤْمِنُ مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ عِقَابًا هَلْ يَجْتَمِعُ لَهُ اسْتِحْقَاقُ ثَوَابٍ وَاسْتِحْقَاقُ عِقَابٍ أَمْ لَا؟ عَلَى قَوْلَيْنِ (٦١):

الأوَّلُ: قَالَتِ الْمَرْجِيَّةُ وَالْإِمَامِيَّةُ وَالْأَشَاعِرَةُ: نَعَمْ يُمْكِنُ ذَلِكَ الْاجْتِمَاعُ. الثَّانِي: قَالَ جَمْهُورُ الْمُعْتَزَلَةِ لَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُهُمَا؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يُسْقِطُ الْآخَرَ وَلِذَلِكَ قَالُوا بِالْإِحْبَاطِ وَالتَّكْفِيرِ -

وَذَكَرَ السُّيُورِيُّ دَلِيلَ تَمَسُّكِ الْمُعْتَزَلَةِ بِالْقَوْلِ الثَّانِي وَهُوَ أَمْرَانِ (٦٢):

- ١- أَنْ يَكُونَ مَا تَوَعَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ النَّارَ مُطْلَقًا لَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ.
- ٢- أَنْ يَكُونَ مَا تَوَعَّدَ بِهِ النَّارَ لِحُضُوصِ الْكَبِيرَةِ.

وَلَا خِلَافَ فِي الْقِسْمِ الْمُتَوَعَّدِ عَلَيْهِ بَعِينِهِ، فَإِنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ (٦٣)، لِذَلَالَةِ النَّصِّ عَلَيْهِ فَيُثَبِّتُ الْإِحْبَاطَ أَوْ التَّكْفِيرَ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ خَاصَّةً.

وَإِنَّمَا مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ هُوَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَعْمَلُ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، فَهَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَجْتَمَعَ الْإِيْمَانُ مَعَ الْمُعْصِيَةِ الَّتِي يُزَاوِلُهَا الْمُشْرِكُ أَوْ الْكَافِرُ، فَقَالَتِ الْإِمَامِيَّةُ وَالْمُعْتَزَلَةُ بِعَدَمِ إِحْبَاطِ السَّيِّئَاتِ لِلْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَتَكْفِيرِ السَّيِّئَةِ بِالصَّالِحَةِ هُوَ مُقْتَضَى كَرَمِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَحْمَتِهِ بِالْمُؤْمِنِينَ، وَثُبُوتِهَا فِي حَقِّ الْكَافِرِينَ وَالْمُشْرِكِينَ (٦٤)، وَهِيَ تَرْجِعُ إِلَى مَسْأَلَةِ أَنْ الْكُفْرَانَ مَكْلِفُونَ بِالْفُرُوعِ كَمَا هُمْ



مكلفون بالأصول لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٦٥)، وقد استُفيدَ منها أنّ الكفر لا يَمْنَعُ مِنَ التّكليفِ بلزومِ الطاعاتِ وإن كان الايمان شرطاً في قبولها (٦٦).

وقد ردّ المقدادُ السُّيوريُّ على المعتزليّ الجبائي وولده في قولهما بالإحباط من وجوه (٦٧):

١- أن الإحباط يستلزم الظلم فيكون قبيحاً؛ لأنّ على قولهما أن من أحسن مع الإساءة لا يكون فعل سيئاً ومن أساء مع الإحسان كأنه لم يفعل شيئاً فيكون خالياً من كليهما، وهو ظلمٌ لإسقاط الأفعال عنه.

٢- أن الأدلة التّقليّة تمنع الإحباط كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (٦٨)، وقوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ (٦٩)، فعلى قولهم لا تصدق هذه الآية الكريمة وحاشا لله تعالى أن لا يُصدّق كلامه (٧٠).

٣- أن الاستحقاقين إما أن يتنافيا لذاتها أو لا.

٤- أنه لو خُلد في النار لزم مُساواته للكافر الذي يأتي بأعظم المعاصي مع أنّ الفاسق أنظّم إيماناً إلى معصيته، واللازم باطل عقلاً، وكذا الملزوم (٧١).

٥- أن يقبح على الله تعالى أن يعبدّه إنسان ألف سنة ثمّ يفسق مرة واحدة فيحبط تلك الطاعات العظيمة بالفسقة مرّة.

ولذلك تمسك السُّيوريّ بأن المؤمن المذنب بالصّغائر مغفورٌ له، وكلُّ نارٍ إنّما أعدت لصاحب الكبيرة غير التائب منها، ولم تكفر في الدنيا، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ (٧٢).



وَقَدْ اسْتَدَلَّ السُّيُورِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ لِلآيَةِ عَلَى صِحَّةِ مَطْلَبِهِ بِأَنَّ الْمُسْتَنَى (إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ) فِي الْآيَةِ مُجْمَلٌ؛ لِأَنَّهُ مُرَدَّدٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: إِمَّا الْأَوْقَاتُ أَوْ الْأَفْرَادُ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ مَا قَبَلَ الدُّخُولَ لَجَهَنَّمَ كَمَا قِيلَ، وَيَلْزَمُ الْأَضْمَارُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَلِقُبْحِهِ فِي اللَّفْظِ فَيَكُونُ بَعْدَ الدُّخُولِ، وَيُؤَيِّدُهُ كَوْنُ الْخُلُودِ بَعْدَ الدُّخُولِ، وَليْسَ تِلْكَ الْأَوْقَاتُ لِلْكَفَّارِ لِلْإِجْمَاعِ، فَتَكُونُ لِلْفَاسِقِ خَاصَّةً، وَهَمَّ مَنْ فَعَلَ الْكَبِيرَةَ، إِذِ الصَّغَائِرُ مَكْفَرَاتٌ إِجْمَاعًا، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي، فَالْمَطْلُوبُ ظَاهِرٌ، إِذْ لَا خِلَافَ أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ (٧٣).

وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنَ الْكَلَامِ أَنَّ عَقِيدَةَ السُّيُورِيِّ بِصَاحِبِ الصَّغَائِرِ هُوَ مَغْفِرَةٌ لَهُ، وَيَسْمَى بِالْمُؤْمِنِ الْفَاسِقِ، وَهُوَ لَا يَسْتَوْجِبُ دُخُولَ النَّارِ لِلْمَغْفِرَةِ الْمُتَحَقِّقَةِ بِلَطْفِ اللَّهِ تَعَالَى وَلِأَسْبَابٍ أُخْرَى.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَثِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ (٧٤) قَدْ أَشَارَ إِلَى عَقِيدَةِ السُّيُورِيِّ فِي كُفْرَانِ الصَّغَائِرِ، فَقَدْ وَرَدَ عَنْ يُونُسَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَ لَهُ ذَنْبٌ يَهْجُرُهُ زَمَانًا ثُمَّ يُلَمُّ بِهِ، وَ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ ﷻ: «إِلَّا اللَّمَمَ»، وَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَثِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا اللَّمَمَ﴾، قَالَ: «الْفَوَاحِشُ: الزَّنا وَ السَّرْقَةُ، وَ اللَّمَمُ: الرَّجُلُ يُلَمُّ بِالذَّنْبِ فَيَسْتَعْفِرُ اللَّهُ مِنْهُ» (٧٥). وَ الظَّاهِرُ أَنَّ اللَّمَمَ هُنَا هِيَ الذُّنُوبُ الصَّغَائِرُ بِقَرِينَةِ الْاسْتِثْنَاءِ مِنَ الْكِبَائِرِ.



## الثّانية: الذّنوب الكبيرة وأثرها في الإحباط والتّكفير عند الشّيوري:

اختلف المتكلمون في كون الذّنوب الكبيرة لا تكفرها الحسنات بل التّوبة الخالصة لله تعالى في الدّنيا فحسب، وهو قول المعتزلة، وذهب الإمامية إلى القول بأن الإحباط خاص بالكافرين، وأنّ صاحب الكبيرة من المؤمنين مغفور له بالتّوبة وبغيرها من الأعمال الصّالحة، بخلاف من سلب عنه الإيمان، وقال بأنّها تسقط وتجبّط الإيمان.

وقد ذهب أبو علي الجبائي أنّ أيهما كان أكثر يسقط الآخر، ويبقى الأكثر، ولا فرق بين التّقدم والتّأخّر بين الأعمال الصّالحة أو السيئة<sup>(٧٦)</sup>. وذهبوا إلى أنّه مع التّساوي بين السيئات والحسنات يحصل الإحباط، وإن تفاوت أسقط الأقل ما قبله وسقط، وبقي الزائد كالخمسة تسقط الخمسة من الستة وتسقط هي، ويبقى الواحد<sup>(٧٧)</sup>.

ومرجع هذا الخلاف في المسألة أسباب علمية وهي:  
الأول: الاختلاف في الأدلة النقلية من القرآن والسنة المطهرة.  
الثاني: التعارض بين الأدلة النقلية.

الثالث: الجمود على ظواهر الأدلة النقلية من بعضهم.

فقد وردت مجموعة من الأدلة ظاهرها القول بالإحباط وعدم التّكفير، أو عدم الإحباط للأعمال الصّالحة والتّكفير للسيئات، فتمسك بعض العلماء بهذا الظهور ولاسيما مع وجود أخبار تؤيد الظهور القرآني.

ومما يجبّط الأعمال الصّالحة ترك ولاية الإمام علي وأهل بيته من الأئمة عليهم السلام أو نصب العداء لأهل البيت عليهم السلام؛ لأنّ منكر الإمامة غير مؤمن، وهو يخل بشرط الإيمان، فلا يستحقّ الموافاة في الأعمال، وقد ورد عن أبي بصير قال:



سَمِعْتُ أبا جعفر عليه السلام يقول: «إِنَّ قَوْمًا يَجْرُقُونَ فِي النَّارِ حَتَّى إِذَا صَارُوا حَمَمًا أَدْرَكَتْهُمُ الشَّفَاعَةُ قَالَ: فَيُنْتَلَقُ بِهِمْ إِلَى نَهْرٍ يُخْرَجُ مِنْ رَشْحِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَغْتَسِلُونَ فِيهِ، فَتَنْبُتُ لِحُومُهُمْ وَدِمَاؤُهُمْ، وَتَذَهَبُ عَنْهُمْ قَشْفُ النَّارِ، وَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، فَيُسَمَّوْنَ: الْجَهَنَّمِيِّينَ، فَيُنَادُونَ بِأَجْمَعِهِمْ: اللَّهُمَّ أَذْهِبْ عَنَّا هَذَا الْإِسْمَ!» قال: «فِيذْهِبْ عَنْهُمْ». ثم قال: «يَا أبا بصيرٍ، إِنَّ أَعْدَاءَ عَلِيٍّ هُمْ خَالِدُونَ فِي النَّارِ؛ لَا تُدْرِكُهُمُ الشَّفَاعَةُ» (٧٨).

وَيُظْهِرُ لِلْبَاحِثِ أَنَّ الْإِحْتِيَاطَ الْعَقْلِيَّ وَالشَّرْعِيَّ يَقْتَضِيَانِ الْمَحَافَظَةَ عَلَى الْإِيمَانِ إِلَى آخِرِ لِحَظَاتِ الْعُمُرِ، وَهَذَا أَهْمُ شَرْطٍ لِبَقَاءِ آثَارِ الْعَمَلِ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ يَقُولُ صِرَاحَةً: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٧٩)، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ ظَاهِرَةً فِي الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي عَلَى الْمُؤْمِنِ الْمَحَافَظَةَ عَلَى أَعْمَالِهِ الصَّالِحَةِ وَالْحَذْرُ مِنَ الْغُرُورِ وَالْعُجْبِ. مِنْ هُنَا نَعْرِفُ أَهْمِيَّةَ وَصَعُوبَةَ الْمَحَافَظَةِ عَلَى ثَوَابِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَلِذَلِكَ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ عَنِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «الْإِبْقَاءُ عَلَى الْعَمَلِ أَشَدُّ مِنْ الْعَمَلِ»، قَالَ: وَمَا الْإِبْقَاءُ عَلَى الْعَمَلِ قَالَ يَصِلُ الرَّجُلُ بِصَلَةٍ وَيُنْفِقُ نَفَقَةً لِلَّهِ وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فَكُتِبَ لَهُ سِرًّا ثُمَّ يَذْكُرُهَا وَتُمَحَّى فَتُكْتَبُ لَهُ عَلَانِيَةً ثُمَّ يَذْكُرُهَا فَتُمَحَّى وَتُكْتَبُ لَهُ رِيَاءً» (٨٠).

فَظَاهَرَ الْحَدِيثَ لَا يَنْفِي الْعَمَلَ وَسُقُوطُهُ بَلْ يَثْبُتُ سُقُوطَ وَإِحْبَاطَ بَعْضِ الثَّوَابِ وَلَيْسَ جَمِيعُهُ كَمَا قَالَ بِذَلِكَ السَّيِّدُ السَّبْزَوَارِيُّ فِي تَوْجِيهِ الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ: «يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى إِحْبَاطِ بَعْضِ دَرَجَاتِ الثَّوَابِ لَا الْإِحْبَاطِ الْحَقِيقِيِّ الْمَطْلُوقِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، بَلْ ظَاهِرٌ جُمْلَةً مِنَ الْآيَاتِ خِلَافُهُ» (٨٠)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٨١).



## الخاتمة

- ١- يجب الحفاظ على الأعمال الصالحة قدر الإمكان، والحذر من ضياعها، وذلك بمعرفة المحبطات واجتنابها.
- ٢- إن البحث عن هذه العقيدة ومعرفة ملابساتها للحفاظ على الأعمال الصالحة أوجب من الحفاظ على الأموال.
- ٣- دافع للإيمان بالأعمال الصالحة والإكثار منها والشعور بالمسؤولية اتجاه المجتمع والسعي لخدمته في ضوء إرادة الله تعالى.
- ٤- ضعف الإيمان، وأحد أسبابه الجهل بحقيقة نظرية الإحباط والتكفير ومعرفة تزييد في التوحيد، والإيمان باللطف الإلهي، وهو بنفسه يزيد من قرب العبد لساحة الرحمة الإلهية والاعتقاد القطعي بعدل الله تعالى، وإن الجهل بهذه النظرية ينعكس سلباً على السلوك العملي للمسلم.
- ٥- إن باب الرحمة والمغفرة عند الإمامية أوسع منها عند غيرها من المذاهب الإسلامية، فالتشدد عندهم واضح، وهو مخالف لظواهر القرآن الكريم.
- ٦- يرى الباحث أن القول بالإحباط يستلزم الظلم على الله تعالى للمسلم، ولا سيما قليل الأعمال الصالحة؛ لأنه يستوجب دخوله النار، وهو خلاف العدل الإلهي.



## الهوامش

(١٥) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد:  
٢١٣.

(١٦) تذكرة الواصلين في شرح نهج  
المسترشدين: ٣٩٦.

(١٧) مرآة العقول في شرح أخبار آل  
الرسول: ٧١ / ٨.

(١٨) الإلهيات في الكتاب والسنة: ٤/  
٣٧٦.

(١٩) سورة البقرة: ٢١٧.

(٢٠) سورة المائدة: ٥.

(٢١) سورة محمد: ٨-٩.

(٢٢) سورة محمد: ٢٣.

(٢٣) سورة آل عمران: ٢٢.

(٢٤) سورة التوبة: ١٧.

(٢٥) سورة الفرقان: ٢٣.

(٢٦) الْقُبْطِيَّةُ: الثُّوبُ مِنْ تَيْابٍ مَصْرَ رَقِيقَةٍ  
يَبِضَاءُ، وَ مَنَسُوبٌ إِلَى الْقِبْطِ وَهُمْ أَهْلُ  
مِصْرَ. لسان العرب، ٧/ ٣٧٣.

(٢٧) مرآة العقول في شرح أخبار آل  
الرسول: ٧١ / ٨.

(٢٨) سورة الزلزلة: ٧.

(٢٩) ينظر: النافع يوم الحشر في شرح  
الباب الحادي عشر: ١٢٤.

(٣٠) مسند أحمد: ٢١ / ٧٧-٩٠، ١٢٥،  
١٨٣، ٣٩١، وينظر: بحار الانوار:

٨ / ٣٦١.

(١) النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي  
عشر: ١٢٢.

(٢) التحفة التاجية في التقربات الإلهية (مجلة  
المحقق): ٣١٢.

(٣) ينظر، الأنوار الجلالية في شرح الفصول  
النصيرية: ١٦٠.

(٤) المحيط في اللغة: ١ / ٢٠٩.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر:  
٣٣١ / ١.

(٦) إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين:  
٤٢١.

(٧) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد:  
٤١٣.

(٨) تذكرة الواصلين في شرح نهج  
المسترشدين: ٣٩٦.

(٩) مرآة العقول في شرح أخبار آل  
الرسول: ٧١ / ٨.

(١٠) التبيان في تفسير القرآن: ٢ / ٢٠٨.

(١١) مجمع البيان في تفسير القرآن: ٢/  
١٦٣.

(١٢) سورة الحديد: ٢٠.

(١٣) معجم مقاييس اللغة: ٥ / ١٩١.  
مادة (كفر).

(١٤) إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين:  
٤٢١.





- (٣١) النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر: ١٢٤.
- (٣٢) سورة الأنعام: ٨٢.
- (٣٣) يُنظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٩٩/٤.
- (٣٤) يُنظر: البرهان في تفسير القرآن: ٣/٥٣.
- (٣٥) أنوار الملكوت في شرح الياقوت: ١٧١.
- (٣٦) المصدر نفسه: ١٧١.
- (٣٧) إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين: ٤٢١.
- (٣٨) المصدر نفسه: ٤٢١.
- (٣٩) الأنوار الجلالية في شرح الفصول النصيرية: ١٦٠.
- (٤٠) إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين: ٤٢٢.
- (٤١) سورة الزلزلة: ٧-٨.
- (٤٢) يقصد الحسنة والسيئة والخير والشر.
- (٤٣) ينظر: إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين: ٤٢٢.
- (٤٤) المصدر نفسه: ٤٢٢.
- (٤٥) المصدر نفسه: ٤٢٢.
- (٤٦) المسلك في أصول الدين: ١٢١.
- (٤٧) سورة النساء: ٨٤.
- (٤٨) سورة البقرة: ٢٧١.
- (٤٩) سورة هود: ١١٤.
- (٥٠) إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين: ٤٢١.
- (٥١) المصدر نفسه: ٢١٢.
- (٥٢) النساء: ٩٢.
- (٥٣) ينظر، كنز العرفان في فقه القرآن: ٢/٣٦٦-٣٦٥.
- (٥٤) الكافي: ٢/٤٢٦ ح ٢.
- (٥٥) المصدر نفسه: ٢/٤٢٦ ح ٢.
- (٥٦) هذه النسبة إلى قرية من قرى البصرة خرج منها جماعة من العلماء وقال ياقوت الحموي في كتابه «المشترك»: إنها كورة وبلدة ذات قرى وعمارات من نواحي خوزستان. يُنظر: وفيات الأعيان: ٣: ١٨٣.
- (٥٧) أبو هاشم عبد السلام ابن أبي علي محمد الجبائي، ابن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان، المتكلم المشهور. كان هو وأبوه من كبار المعتزلة، ولهما مقالات على مذهب الاعتزال، وكتب الكلام مشحونة بمذاهبهما واعتقادهما، وكانت ولادة أبي هاشم سنة ٢٤٧هـ. وتوفي سنة ٣٢١هـ ببغداد.
- (٥٨) الموازنة: مقابلة الثواب والعقاب ويسقط استحقات الأقل منهما بالأكثر





- (٧٤) سورة النجم: ٣٢.
- (٧٥) الكليني، الكافي: ٢ / ٤٤٢ - ٤٤١.
- (٧٦) ينظر، السيوري، اللوامع الالهية في شرح المباحث الكلامية: ٤٦٧.
- (٧٧) المصدر نفسه: ٤٦٧.
- (٧٨) كتاب الزهد: ١٧٥.
- (٧٩) سورة الزمر: ٦٥.
- (٨٠) مهذب الاحكام في بيان حلال والحرام: ٦ / ١٤٠.
- (٨١) سورة الزلزلة: ٧.
- ويسقط من الكثير ما يقابل الاول منها. والموازنة باطله
- (٥٩) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٣٢٧، إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين: ٤٢١.
- (٦٠) سورة الزلزلة: ٧-٨.
- (٦١) إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين: ٤٢١.
- (٦٢) الانوار الجلالية في شرح النصيرية: ٢١٢.
- (٦٣) المصدر نفسه: ٢١٢.
- (٦٤) مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: ٨: ٧١.
- (٦٥) سورة الذاريات: ٥٦.
- (٦٦) ينظر، مصابيح الانوار في حل مشكلات الاخبار: ٥٦.
- (٦٧) ينظر: اللوامع الالهية في شرح المباحث الكلامية: ٤٦٧.
- (٦٨) سورة، الزلزلة: ٦-٧.
- (٦٩) سورة النساء: ١٢٣.
- (٧٠) ينظر: اللوامع الالهية في شرح المباحث الكلامية ٤٦٧.
- (٧١) المصدر نفسه: ٤٧٥.
- (٧٢) سورة الانعام: ١٢٨.
- (٧٣) ينظر: اللوامع الالهية في شرح المباحث الكلامية ٤٦٧.



## المصادر والمراجع

\* القرآن الكريم:

هاشم بن سليمان بن إسماعيل الحسيني  
(ت ١١٠٩هـ)، مؤسسة الأعلمي،  
بيروت، ط ٢، ١٤٢٧هـ.

٧. التبيان في تفسير القرآن، الطوسي،  
محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)،  
إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١،  
١٤٢٣هـ.

٨. تذكرة الواصلين في شرح نهج  
المستترشدن، الأعرجي، نظام  
الدين، عبد الحميد بن مجد الدين (ت  
٧٤٥هـ)، تحقيق: طاهر السلامي،  
العتبة العباسية المقدسة دار الكفيل،  
ط ١، ١٤٣٦هـ.

٩. تهذيب اللغة، الأزهرى، محمد بن  
أحمد (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد  
عوض مرعب، دار إحياء التراث  
العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.

١٠. الزهد، الكوفي الأهوازي، الحسين بن  
سعيد (ت ق ٣هـ)، تحقيق: غلام رضا  
عرفانيان، سيد أبو الفضل حسينيان،  
قم، ط ١، ١٩٣٣هـ.

١١. الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية،  
الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد  
(ت ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبدالغفور  
العطار، دار العلم للملايين، بيروت،  
ط ٤، ١٤٠٧هـ.

١. إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدن،  
السيوري، تحقيق: السيد مهدي  
رجائي، انتشارات مكتبة الله آية  
المرعشي، قم، ط ١، ١٤٠٥هـ.

٢. الإلهيات في الكتاب والسنة،  
السبحاني، جعفر بن حسين التبريزي،  
تقرير: الشيخ حسن محمد مكي  
العالمي، المركز العالمي للدراسات  
الإسلامية، ط ١، ١٤٣٠هـ.

٣. الأنوار الجلائية في شرح الفصول  
النصيرية، السيوري، جمال الدين  
المقداد بن عبد الله (ت ٨٢٦هـ)،  
تحقيق: علي حاجي آبادي، قسم الفقه  
في مجمع البحوث الإسلامية، مشهد،  
ط ١، ١٤٢٠هـ.

٤. أنوار الملوكوت في شرح الياقوت، العلامة  
الحلي (ت ٨٢٦هـ)، الشريف الرضي،  
قم، ط ١، ١٣٦٣هـ.

٥. بحار الأنوار، المجلسي، محمد باقر بن  
محمد تقى (ت ١١١١هـ)، مؤسسة  
الوفاء، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.

٦. البرهان في تفسير القرآن، البحراني،



- الرسول، المجلسي، دار الكتب الإسلامية، قم، ط ٢، ١٤٠٤ هـ.
١٩. المسلك في أصول الدين، المحقق الحلي، نجم الدين، أبو القاسم، جعفر بن الحسن بن سعيد (ت ٦٧٦ هـ)، تحقيق: رضا الأستاذي، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، ط ١، ١٤١٤ هـ.
٢٠. مسند أحمد، ابن حنبل (ت ٢٤١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (ت ١٤٣٨ هـ)، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ هـ.
٢١. مصابيح الأنوار في حل مشكلات الأخبار، شبر، عبدالله، محمد رضا (ت ١٢٤٢ هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ.
٢٢. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٣٩٩ هـ.
٢٣. مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام، السبزواري، السيد عبد الأعلى بن علي رضا (ت ١٤١٢ هـ)، دار التفسير، قم، ط ١، ١٤٢٤ هـ.
٢٤. النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، المقداد السيوري، دار الكافي، الكليني، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩ هـ)، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث، دار الحديث، قم، ط ١، ١٤٣٠ هـ.
١٣. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحلي، الحسن بن يوسف المطهر (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق: حسن زاده الأملي، مؤسسة نشر الإسلامي، قم، مؤسسة نشر الإسلامي، قم، ١٤١٧ هـ.
١٤. كنز العرفان في فقه القرآن، السيوري، منشورات المكتبة المرتضوية للإحياء الآثار الجعفرية، قم، ط ١، ١٣٨٤ هـ.
١٥. لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل، محمد بن مكرم بن علي الأفريقي (ت ٧١١ هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ.
١٦. مجمع البيان، الطبرسي، أبو جعفر (ت ٥٤٨ هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ.
١٧. المحيط في اللغة، الصّاحب بن عباد، أبو القاسم، إسماعيل بن عباد، (ت ٣٨٥ هـ) الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ.
١٨. مرآة العقول في شرح أخبار آل



الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع -  
بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ.

٢٥. النهاية في غريب الحديث والأثر،  
ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد  
الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر  
أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي،  
المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٢٦. وفيات الأعيان، ابن خلكان، أبو  
العباس، أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت  
٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس،  
دار صادر، بيروت، ط ٧، ١٤١٥هـ.

الدوريات:

١. التحفة التاجية في التقربات الإلهية،  
المقداد السيوري، تحقيق الشيخ عقيل  
الكفلي، مجلة المحقق، مج ٣، السنة  
الثالثة، ع ٥ / ١٤٤٠هـ.

